كونه يحوي مليارَي دينار فهو عرضة للتبديد في ظل قوانين رخوة

«الشال»: صندوق دعم للمشروعات الصغيرة يحتاج للحماية قبل الإنفاق

- مؤسسات الحكومة بلغت حد التخمة في موظفيها الحاليين
- الكويت تتطلع إلى قصة نجاح ولو واحدة لكي تحتذى كنموذج

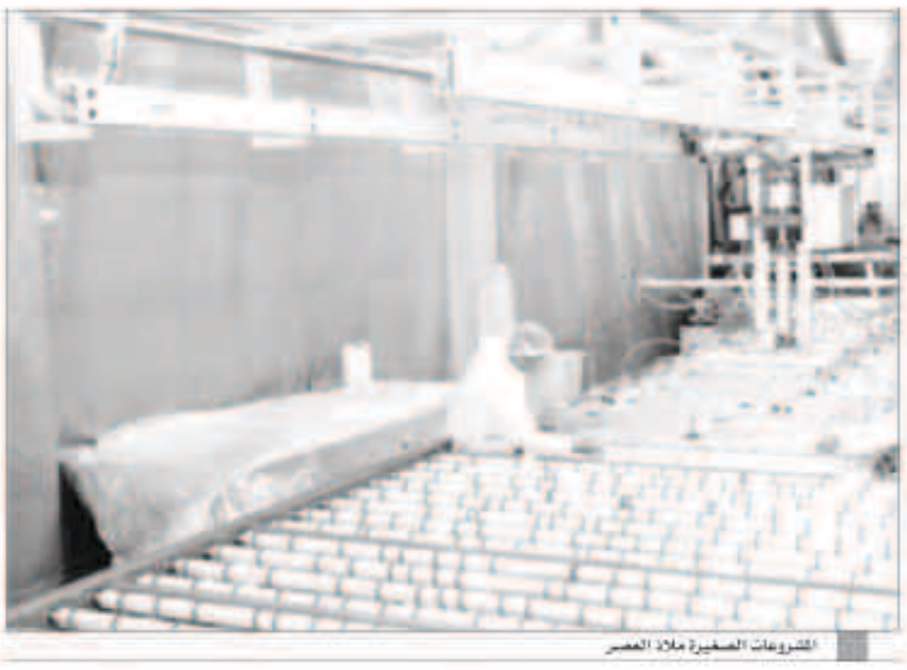
المشروعات الصغيرة ملاذ العصر

أكد التقرير الأسبوعي لشركة الشال للاستشارات ان الحكومة وعدت بتقديم مقترح لإنشاء محفظة أو صندوق بنحو 2 مليار دينار لدعم المشروعات الصغيرة، أخيراً، إلى مجلس الأمة، والسبب في تركيز الدول على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو مساهمة تلك المشروعات، العالية، في خلق فرص عمل.

وبين التقرير ان المشكلة القادمة، التي أفرزتها بشكل واضح أزمة العالم المالية الأخيرة، هي عجز التوسع الاقتصادي العالمي للفترة ما بين 1980-2008 عن خلق ما يكفي من فرص عمل، فالأموال تم توجيهها لنفخ أسعار الأصول، بدلاً من الاقتصاد الحقيقي، وحتى الحقيقي من المشروعات الكبرى، يعمل على خفض تكاليفه إلى حدودها الدنيا لمنافسة الكبار الآخرين حول العالم، لذلك هي تعمل بالحد الأدنى والأرخص من العمالة، أينما وجدت، والنتيجة جاءت صارخة، ببطالة الشباب في أسبانيا واليونان، مثلا، بحدود 50 في المئة.

والقاعدة الشبابية في دول المنطقة نحو ضعف نسائها في الدول المتقدمة، وفي الكويت نحو 51 في المئة من السكان دون سن العمل او دون سن الـ 21 سنة، لذلك هي مشكلة آنية، وهي أعمق في المستقبل القريب.

ومن هذا المنظور، يبدو أن المشروع خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكنها خطوة أولى، فقط، فالمصير نفسه ينتظر الصندوق، إن حاد عن هدفه الحقيقي كما حدث مع شركة المشروعات الصغيرة، بمعنى آخر، الهدف من الصندوق لابد أن يقاس بعدد ما يخلقه من فرص عمل مواطنة حقيقية، أما إن انحرف، فسوف يؤدي إلى عكس مقاصده، تماما، أي توظيف سياسي لقيادات الصندوق، ومعه يبدأ مشروع التنفيع بالمساهمة والقرض والأرض.

ولأن القوانين رخوة، والعقاب غائب أو شبه غائب، لابد من مراعاة جملة معايير، أولها وأهمها اختيار فريق مشرف على الصندوق، إن وإدارته لا همّ له سوى إنقاذ البلد من مشكلة بطالة قادمة، حتما.

وثانيها، هو وقف تدريجي لإغراءات وضمانات العمل الحكومي المربح، عالي المكافأة قليل الإنتاجية، عدا ذلك، لا حافز لدى الإنسان لأخذ مخاطر الاستثمار وتحمل ساعات العمل الطويلة إذا كان البديل مجزيا ومضمونا.

وثالثها، لابد من تفضيل المشروعات التي تتفق وخطة التنمية أو تلك المرتبطة بتحسين كبير في مستوى القطاعات الخدمية.

ورابعها، إلزام مسؤولي الصندوق وأجهزة الدولة بالبت في مصير المشروع، بالقبول أو الرفض خلال مهلة معلومة، فمادام جدول المتطلبات الموزع، سلفاً، قد اكتمل، وأخيراً، لا تسامح مع الانحراف، مثل عقود العمل الوهمية أو الانحراف عن الأغراض التي حددتها دراسة الجدوى والتي حصل المتقدم على الدعم وفقا لها.

ومن المؤكد أن مؤسسات الحكومة قد بلغت حد التخمة في موظفيها، وليست هناك حكومة في العالم يعمل فيها موظف حكومة مقابل كل إنسان بالغ، خارجها، ومعها بدأت البطالة السافرة -بعد المقنعة- تتزايد كواقع. ومع البطالة لن يكون هناك استقرار او تنمية، وتحتاج الكويت إلى قصة نجاح، ولو واحدة، لكي تحتذى نموذجا، ونجاح صندوق المشروعات الصغيرة يمكن ان يكون هذا النموذج، ولكن أمامه تحديا كبيرا، ليس آخره هجمة الذئاب الجدد على المالية العامة.

عقبات السوق المشتركة لم يتطرق إليها أحد

قمة التعاون لم تحسم القضايا الاقتصادية الإستراتيجية

أفاد تقرير الشال ان اجتماع الـ33 لقادة دول مجلس التعاون الخليجي، عقد في البحرين الأسبوع الفائت، وواضح من الرقم «33» انه الاجتماع الدوري بعد نحو 32 سنة منذ تشكيل المجلس، وفي الاجتماع عودة إلى عام التاسيس، أو أولوية الهاجس الأمني.

والفارق بين الاجتماع الأول والاجتماع الأخير، أن الهاجس الأمني الغالب، في ذلك الزمن، كان خارجيا، أو الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، بينما واضح من إقرار الاتفاقية الأمنية -بعد التعديل- في الاجتماع الأخير، أن الهاجس الأمني بات، في معظمه، داخليا، وذلك لا يعتبر إنجازا وإنما تراجع.

ولم يتم في الاجتماع التطرق إلى البعد الاقتصادي، فتذليل العقبات التي تعطل نفاذ مشروع السوق المشتركة لم يناقش، وتعطيل مشروع توحيد العملة بعد انسحاب دولتين، كليا، وواحدة، جزئيا، أيضا لم يناقش، وترتفع معدلات البطالة المواطنة في دول المنطقة، وضمنها ترتفع إلى نحو الضعف بطالة الشباب، وأي ترتيب أمني من دون تعديل جوهري لنماذج التنمية، في دول المنطقة، ترتيب غير مجد، ومع ذلك، لم يكن ذلك هاجسا كما هو حال نقاشات دول الوحدة النقدية الأوروبية، مثلا، أو الخطوة غير المسبوقة للبنك المركزي الأمريكي بربط حركة أسعار الفائدة لأول مرة في التاريخ مع مستويات البطالة.

ويفترض أن يكون الاجتماع قد ناقش تقريراً حول فكرة الكونفدرالية، وهي تتعدى كل ما سبق من مشروعات تعاون فشلت، ورغم أنها فكرة لا يمكن أن تتحول إلى واقع لابتعادها عن تحقيق مشاركة الشعوب ومصالحهم، إلا أننا لم نقرأ رأيا لهم فيها في الاجتماع الأخير، ويبدو أنه تم الاكتفاء بالاتفاقية الأمنية بديلاً لها.

إن المستقبل في دول لا تملك غير النفط، وهو أصل يتعرض لضغوط توسعية، في جانب العرض، في الوقت الحاضر، وعمره محدود، يفترض أن يكون ترتيب الأوضاع الاقتصادية بما يضمن استدامة النمو وتحقيق مصالح الشعوب، وذلك ما لم يكن العنوان الرئيس لمسيرة الـ32 عاما الفائتة.

ونأمل أن تتولى الكويت مهمة الدفاع عن شعوب المنطقة برفض الاتفاقية الأمنية، لعل ذلك يدفع قادة دول مجلس التعاون الخليجي للعودة إلى ما يهم الشعوب ويضمن أمن دول المنطقة، على المدى الطويل.

منافع النمو تذهب للأغنياء.. لاعجب من الانهيارات الاقتصادية

اوضح تقرير الشال ان 3 مدارس اقتصادية حكمت العالم لفترة كبيرة، صادف ان سادت إحداهما او ما تسمى بالمدرسة الكلاسيكية -آدم سميث- عندما سقط الاقتصاد العالمي سقوطا مدويا، في عامي 1929 و2008. وواحد من تفسيرات السقوط الذي لا خلاف عليه، هو ان هذه المدرسة التي تؤمن بأقل قدر من القوانين والضوابط، أو حكومات اصغر وقوانين مرنة واقل كثيا، تبدا حقبة تبدو ناجحة، ولكنها ما تلبث ان تترهل. وما يحدث بمرور الزمن، هو ان منافع النمو تذهب إلى الأعلى دخلا، والأموال المكتسبة لتلك الفئة تحتجز، لأنهم ليسوا بحاجة إلى استخدامها لتمويل استهلاكهم، وتتكدس مدخراتهم في المصارف.

وما يحدث بعدها لاستيعاب فائض الإنتاج، السلعي والخدمي، الناتج عن التوسع الاقتصادي، هو ببساطة فتح البنوك لخطوط ائتمانها لتعويض النقص في الطلب على السلع والخدمات، أو الإسراف في منح القروض، ما يؤدي إلى زيادة المقترضين لاستهلاكهم بما لا يتناسب ومستوى دخولهم، وزيادة الاستثمار بما لا يتناسب وحجم المؤسسات المقترضة، ويتم التعويض المؤقت بارتفاع قيمة الأصول المالية والعقارية.

وما دامت المدرسة الاقتصادية الحاكمة تجرم التدخل الرسمي، بدعوى أن اليد الخفية سوف تحقق المصالح، العامة والخاصة، يستمر الوضع حتى حدوث صدمة كبيرة، ويتداعى بعدها النظام المنفلت، كله.

وفي توصيف هذه الحالة، يذكر معهد السياسات الاقتصادية في واشنطن «Economic Policy Institute»، وفقا لبيانات جمعها استاذ الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا «بيركلي»، «إيمانويل سايز»، بأن منافع النمو كلها في الولايات المتحدة الأمريكية، على مدى 32 سنة 1976- إلى 2008 -، ذهبت إلى الغنى 10 في المئة. ويقول بأن متوسط النمو الحقيقي في الدخل، خلال هذه الفترة بلغ 12.157 دولارا امريكيا، وان الغنى 10 في المئة حصلوا على هذه الزيادة، كلها، بينما بقية الـ 90 في المئة كان نمو دخلهم صفرا. وحتى ضمن الغنى 10 في المئة، تقدر الدراسة بأن نحو تلثي هذه الزيادة ذهبت إلى الغنى 1 في المئة، بينما ذهب الثلث الآخر إلى الـ 9 في المئة الأقل غنى، ووفرة المعلومات حول امريكا لا تعني أن هذا النموذج من التوزيع، او شيئا قريبا منه، ليس صحيحا في باقي الاقتصادات الرئيسة.

وعليه، أصبحت حركة احتلال «وول ستريت»، أو قرار حكومة «هولاند» في فرنسا برفع الضريبة على شرائح الدخل العليا، بعد مستوى محدد، إلى 75 في المئة، أو فرض ضرائب على أرباح المصارف لتكوين صندوق لمواجهة مشكلات محتملة، كلها ردود فعل في محاولة لتحقيق بعض العدالة في توزيع منافع النمو، أو حتى لعقاب من تسبب باستنزاف الخزينة العامة -داقعي الضرائب- بدعوى خطورة سقوطه على اداء الاقتصاد الكلي.

وإذا أضفنا إلى ما تقدم استمرار انحراف -ارتفاع- ما يسمى بـ «مؤشر جيني» في اقتصادات الدول الناشئة، مثل البرازيل والصين، الذي تقدره وكالة المخابرات الأمريكية، في عام 2012، بنحو 51.9 للبرازيل و48 للصين أو الترتيب 16 و27، على التوالي، في سوء توزيع الدخل من أصل 136 دولة حسبت مؤشراتها.

أموال الأثرياء المقدسة تمثل كارثة

في الـ9 أشهر الأولى من العام الحالي 2012

موجودات «بيتك» تسجل ارتفاعا بـ 689.8 مليون دينار

حلل تقرير الشال نتائج أعمال بيت التمويل الكويتي لفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 سبتمبر 2012، والتي تشير إلى ان البنك، بعد خصم مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة، والزكاة، حقق أرباحا بلغت نحو 85.9 مليون دينار، بارتفاع مقداره 28.9 مليون دينار، ومسجلة نسبة ارتفاع بلغت 50.6 في المئة، مقارنة بنحو 57.1 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011.

وعند خصم الحصص غير المسيطرة، بلغ الربح الخاص بمساهمي البنك نحو 75.9 مليون دينار، مقارنة بنحو 70.8 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.2 في المئة، أي ما يعادل نحو 5.1 ملايين دينار، وارتفع مستوى هامش صافي الربح إلى ما نسبته 14 في المئة من نحو 9.9 في المئة، للفترة عينها من العام الماضي.

والسبب الرئيس خلف هذا الارتفاع البالغ نحو 28.9 مليون دينار، كما أسلفنا سابقا، هو ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 34.7 مليون دينار حين بلغت نحو 611.9 مليون دينار، مقارنة مع 577.2 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2011.

وفي التفاصيل، ارتفعت إيرادات التمويل بنحو 30.8 مليون دينار وصولا إلى 400.9 مليون دينار، مقارنة مع 370.2 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 38.5 مليون دينار وصولا إلى نحو 121.8 مليون دينار، مقارنة مع 83.3 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق، وارتفع أيضاً ربح العملات الأجنبية بنحو 24.8 مليون دينار، عندما بلغ نحو 15.5 مليون دينار، مقارنة مع خسائر بنحو 9.3 ملايين دينار.

وتراجع بند إيرادات أخرى بنحو 58.2 مليون دينار أي نحو 70 في المئة، حين تراجع من 83.1 مليون دينار في سبتمبر عام 2011، إلى 24.9 مليون دينار في سبتمبر عام 2012.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن الموجودات قد سجلت ارتفاعا، بلغ قدره 689.8 مليون دينار ونسبته 5.1 في المئة، لتصل إلى 14149.7 مليون دينار، مقابل 13459.8 مليون دينار، في نهاية عام 2011. وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 839.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.3 في المئة، عند المقارنة بالفترة عينها من عام 2011، حين بلغ 13310.6 ملايين دينار كويتي. وارتفع بند مدينون بنحو 687.4 مليون دينار، أي نحو 11.7 في المئة وصولا إلى 6552.2 مليون دينار «46.3 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة مع 5864.8 مليون دينار، في نهاية عام 2011 «43.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، وارتفع بنحو 791.8 مليون دينار أي نحو 13.7 في المئة عند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، البالغ نحو 5760.4 مليون دينار «43.3 في المئة من إجمالي الموجودات».

وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 326.4 مليون دينار أي بنحو 52.7 في المئة وصولا إلى 945.9 مليون دينار «6.7 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة مع 619.6 مليون دينار في نهاية عام 2011 «4.6 في المئة من إجمالي الموجودات».

وارتفع بنحو 357.8 مليون دينار، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق البالغة نحو 588.1 مليون دينار «4.4 في المئة من إجمالي الأصول»، بينما تراجع بند مرابحات قصيرة الأجل بنحو 249.2 مليون دينار حين بلغ 1228.9 مليون دينار «8.7 في المئة من إجمالي الموجودات» مقارنة مع 1478.1 مليون دينار في نهاية عام 2011 «11 في المئة من إجمالي الموجودات».

وعند المقارنة مع الفترة نفسها، من العام السابق، نجده حقق تراجعاً بنحو 159.5 مليون دينار أي نحو 11.5 في المئة حين بلغ نحو 1388.4 مليون دينار «10.4 في المئة من إجمالي الموجودات».

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات الربحية للبنك، معظمها، قد سجلت ارتفاعاً، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين «ROE» «الخاص بمساهمي البنك» من 4.4 في المئة، في نهاية سبتمبر 2011، إلى نحو 4.8 في المئة في نهاية سبتمبر 2012، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك «ROA» «مساهمي البنك والحصص غير المسيطرة» ارتفاعاً حين بلغ نحو 0.6 في المئة، قياساً بنحو 0.4 في المئة، في نهاية سبتمبر من عام 2011.

وحقق العائد على رأسمال البنك «ROC» «الخاص بمساهمي البنك» تراجعاً، حين بلغ نحو 27.1 في المئة، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، والبالغ 27.3 في المئة. وبلغت ربحية السهم «EPS» «الخاصة بمساهمي البنك» نحو 26.64 فلساً مقابل أرباح بلغت نحو 24.65 فلساً، للفترة نفسها من عام 2011، ليحقق البنك عائداً سنوياً على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 3.5 في المئة، مقارنة مع مستواه البالغ 2.7 في المئة، في سبتمبر 2011. وبلغ مؤشر مضاعف السعر وربحية السهم «P/E» نحو 28.9 مرة مقارنة مع 36.5 مرة في الفترة نفسها من العام السابق، بينما بلغ مؤشر مضاعف السعر القيمة الدفترية «P/B» نحو 1.4 مرة مقارنة مع 1.5 مرة في الفترة عينها من عام 2011.

بيت التمويل الكويتي

«إيكويت» تواصل الدعم للجمعية الكويتية لرعاية الأطفال

قامت شركة إيكويت للبتروكيماويات بمواصلة تقديم الدعم للجمعية الكويتية لرعاية الاطفال في المستشفى «كاتش».

وبهذه المناسبة، قال نائب رئيس شركة ايكويت للشؤون الفنية محمد آل بن علي «تستهدف شركة ايكويت من خلال الدعم والتعاون مع كاتش الى ضمان تحقيق ما فيه منفعة اعزائنا الاطفال بشتى السبل المتاحة، حيث يجسد هذا التعاون الثنائي فيما بين شركة ايكويت وكاتش فلسفة «شركاء في النجاح» كما في شعار الشركة».

من جانبها، قالت مديرة كاتش مارغريت السابر «من خلال الدعم الذي تقدمه شركة ايكويت، استطاعت كاتش تنفيذ مجموعة من المبادرات التنموية التي يمكن بواسطتها تقديم المزيد في سبيل خدمة جميع الاشخاص ذوي العلاقة، واود التقدم بالشكر الجزيل لشركة ايكويت لدورها الفاعل في تلبية التزاماتها تجاه مجالات المسؤولية المجتمعية للمؤسسات وكذلك الدعم والتواصل المستمرين مع كاتش».

في بداية العام 2012، اطلقت شركة ايكويت وكاتش مبادرة مشتركة تحت عنوان «ترسم الابتسامة» بهدف دعم الأطفال المرضى في مختلف المستشفيات الكويتية حيث اقيم معرض يضم اللوحات الفنية التي قام برسمها أولئك الأطفال وتم تخصيص كامل ريع بيع اللوحات لصالح كاتش.

تمثل شركة ايكويت للبتروكيماويات التي تاسست سنة 1995 شراكة عالمية بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو للكيماويات وشركة بوبيان للبتروكيماويات وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية. وبدأت شركة ايكويت عمليات الانتاج في شهر نوفمبر 1997، وهي حاليا المشغل الوحيد لمجموعة متكاملة من المصانع ذات المواصفات العالمية التي تنتج أكثر من 5 ملايين طن سنويا من المواد البتروكيماوية عالية الجودة التي يتم تسويقها في الشرق الاوسط وآسيا وافريقيا وأوروبا.

الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفى «كاتش» منظمة خيرية غير حكومية، تاسست عام 1989. ومنذ ذلك الحين قدمت الجمعية «كاتش» برامج معترفا بها دوليا لمساعدة الأطفال وأسرهم للتغلب على الضغوط الناجمة من الإقامة في المستشفى.

مسؤولي ايكويت خلال زيارتهم للجمعية الكويتية لرعاية الأطفال